

مسالك التربية والتكوين

ر.د.م.د. ISSN 2550-5165



الجودة في منظومة التعليم العالي من مدخل الأستاذ الباحث: مجالاتها، معاييرها، ومؤشرات قياسها

محمد الحاجي الدريسي

المدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

dr.elidrissi.med@gmail.com

الاستلام: يونيو 2019م، القبول: شتنبر 2019م

الملخص - إن البحث في سبل تطوير أو تحسين جودة الأداء للأستاذ الباحث في التعليم العالي يجب أن ينطلق من النظر إليه بوصفه مدرسا، و باحثا، و مفكرا، و مشرفا على أبحاث الطلبة، و عضوا فاعلا في خدمة المجتمع، و مرشدا و مربيا للطلبة. وعليه، فإن هذه الورقة العلمية ستبحث في موضوع القياس ومؤشرات الأداء، ودورها في تعزيز الجودة في الممارسة التربوية لدى الأستاذ الباحث تكوينا وبحثا. ولا سبيل لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق هذه الأهداف إلا باعتماد نظام " إدارة الجودة الشاملة".

على أن هذا النظام الشامل لا يمثل الأستاذ الباحث منه إلا حلقة من سلسلة حلقات متواصلة ومتراكبة ومتداخلة، لكنه أيضا يعتبر الحلقة الأهم فيها جميعا، ولذلك يعد مستوى الأداء التعليمي للأستاذ الباحث في التعليم العالي حجر الزاوية للحكم على مدى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية.

كلمات مفاتيح - الجودة، التعليم العالي، البحث العلمي، الأداء، المعايير.

Quality in the Higher Educational System in the Rubric of the Research Professor: Its Domains, Standards and Indicators of Quality Measurement

Abstract — Research into ways to develop or improve the performance quality of the professor in higher education should start from seeing the university professor as a teacher, student research supervisor, mentor and educator, researcher and thinker, and an active member serving the community.

Nonetheless, the research professor constitute only one link of a series of continuous and overlapping links in this comprehensive system. The research professor is considered the most

important link though. Therefore, the level of educational performance of the research professor in higher education is the cornerstone in evaluating the quality of services provided by educational institutions.

Key words — Quality, Higher Education, Scientific Research, Performance, Standards.

تمهيد

إن قياس الألت منهج إستراتيجي يهدف إلى زيادة كفاءة ألت المؤسسات من خلال تطوير ألت العاملين وفرق العمل وزيادة قدراتهم، وهو بعبارة أخرى يهدف إلى ربط إدارة ألت الأفراد بالأهداف والاستراتيجيات الموضوعة للمؤسسة. وتعد مؤشرات الأداء الجزء الأهم من القياس المعياري لأداء الجامعات، ووسيلة لمساعدة إدارات الجامعات على التعرف على واقعها الأكاديمي ومدى تأثيرها في المجتمع، وتقدير مدى فاعلية العمل والقدرات الكامنة في المؤسسة، ومدى إمكانية رفع مستوى الجودة فيها، وتحديد الفرص ذات الأهمية الاستراتيجية لها.

وإذا كانت معظم مؤسسات التعليم العالي بالعالم الإسلامي وصلت إلى مرحلة النضج في إعداد مخططاتها الاستراتيجية، فإن تنفيذ هذه الخطط وقياس الأداء في تنفيذها يعتبر في بداياته ولا يحظى حالياً . للأسف . بمرکز الاهتمام من صناع القرار على الرغم من أنه يعطي لهذه المؤسسات القدرة على تقويم الممارسات الحالية ومدى ارتباطها بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها.

ومن المعلوم أنه لا يمكن قياس ما لا يمكن توثيقه، ولا يمكن تجويد ما لا يمكن قياسه. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة العلمية لمناقشة موضوع القياس ومؤشرات الأداء، ودورها في تعزيز الجودة في الممارسة التربوية تكويناً وبحثاً في التعليم العالي.

وإذا كانت التحولات الكبرى التي يعرفها العالم الآن سواء على المستوى المعرفي، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو على مستوى وسائل الاتصال والتواصل، قد أثرت بشكل كبير في مسيرة التعليم الجامعي والبحث العلمي بصفة عامة ، مما كان وسيكون له الأثر البالغ في التكوين والبحث في كل التخصصات المعرفية عموماً وفي تخصص الدراسات الإنسانية والاجتماعية خصوصاً؛ فإنه تبعاً لذلك تواجه الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي المختلفة تحديات متعددة تتمثل في انخفاض الإنتاج وارتفاع التكلفة ونقص الموارد البشرية من أساتذة وأطر إدارية وعدم القدرة على التطوير والتجديد وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة. ومواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمر في غاية الأهمية، لتضمن هذه المؤسسات بقاءها أولاً، وترفع من تنافسيتها ثانياً، وتحقق الجودة المطلوبة في إنتاجها ثالثاً...

أهمية الدراسة

إن تطوير الأداء الجامعي ما هو إلا عملية البحث عن التميز، والتي تستدعي معرفة جوانب القوة والضعف في كل عنصر من عناصر الأداء، معرفة جوانب القوة والتميز مع العمل على تعزيزها، وتحديد جوانب الضعف والقصور لأجل تصحيحها وتقويمها. وباعتبار أن الأستاذ الباحث هو الحلقة الأهم في العملية التعليمية بالتعليم العالي، فقد ظهرت الحاجة لأهمية التحسين المستمر لجودة أدائه.

إشكال الدراسة

ستعمل هذه الدراسة على الإجابة عن الإشكال التالي: "ما هي المجالات الكبرى والمعايير الأساسية ومؤشرات القياس المعيارية التي تمكن من إرساء نظام تجويد الأداء وتحسين الإنتاجية لدى هيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي؟"

هدف الدراسة

إرساء معايير ومؤشرات لضمان الجودة في التدريس والتقويم والبحث والإشراف الأكاديمي بالتعليم العالي.

عناصر الدراسة

مقدمة

المبحث الأول: قياس مؤشرات الأداء ومعايير الجودة الشاملة: المفهوم والاصطلاح.

المبحث الثاني: معايير ومجالات إدماج قياس مؤشرات الأداء في التعليم العالي.

خاتمة

1. مقدمة

يعتبر التعليم العالي من أهم مرتكزات التنمية الشاملة، وذلك من خلال إسهامه في إعداد الأطر الفنية والأكاديمية والمهنية لمؤسسات المجتمع المختلفة، إضافة إلى أثره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي، وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع والبيئة.

ويعد عضو هيئة التدريس المحرك الأساس للعملية التعليمية، والعامل الرئيس في تحقيق وظائف الجامعة وأهدافها ورسالتها، وقائد الإصلاح والتطوير للمجتمع، إذ هو المنوط به خلق كوادر بشرية مسلحة بالإيمان، منتشبة بالقيم الدينية والإنسانية، مؤهلة وقوية، قادرة على العطاء، ومواجهة التحديات؛ فهو العضو الأصيل في وضع البرامج و المناهج المتطورة التي تهدف إلى ضمان خريج متميز، متفاعل مع بيئته، وشريك فاعل في برامج التنمية الوطنية، وله إسهامات بحثية تساعد في تقديم رؤى علمية تسهم في حل مشكلات التنمية.

لذلك حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وكان من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير الجودة التي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها.

وبناءً على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات العاملة، ومنها المؤسسات المعنية بالتعليم العالي، إذ إن هذه المرتكزات من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يُرتكز إليها في مجال ضمان الجودة.

وتهدف عملية ضبط الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة، وكذلك التحسين والتطوير المستمر لمدخلات العملية التعليمية وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات أو العمليات، وبالتالي تجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن هذه العملية تطبيق مجموعة من المعايير التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي.

فتقوم الأداء الجامعي يقوم على عملية تحليل الوضع الراهن للأداء الأكاديمي والمؤسسي للكشف عن نواحي القوة والضعف وتحديد الانحرافات وأوجه القصور المختلفة وتشخيص المشكلات التي تؤثر سلباً على هذا الأداء، وذلك بهدف اتخاذ القرار المناسب في شأنها للارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمؤسسي للنهوض برسالة المؤسسة بفاعلية وكفاءة.

II. المبحث الأول: قياس مؤشرات الأداء ومعايير الجودة الشاملة: المفهوم والاصطلاح

لا يمكن الحديث عن معايير الجودة و ضبطها ومؤشرات الأداء وقياسها في العمل الإنتاجي عموماً، وفي التدريس الجامعي خصوصاً، دون التطرق للمفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بهذا الحقل الدلالي، لضبط مدلولاتها وتدقيق معانيها بحسب السياقات التي يمكن أن ترد فيها في هذه الورقة البحثية بحسبها. وإيراد هذه المفاهيم في هذه الورقة ليس الغرض منه التتبع اللغوي وإنما الدلالة الاصطلاحية حسب ما يراه أهل الشأن من التربويين والباحثين في معايير الجودة والجودة الشاملة.¹

الجودة: تعني الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية في الأداء.

ضمان الجودة: التأكد من تطبيق الآليات والإجراءات في الوقت الصحيح والمناسب؛ للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية.

¹ - للوقوف أكثر على هذه التعريفات ينظر دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، الصادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد التابع لاتحاد الجامعات العربية بإشراف الأستاذ الدكتور صالح هاشم، عمان الأردن، 2009م، ص 9 وما بعدها. وانظر أيضاً دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتربوية بلبيبا ص 8 وما بعدها. وأيضاً ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع ورقة عمل للدكتور سيلان جبران العبيدي مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد ببيروت بتاريخ: 6-10-2009م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس. ص 2 وما بعدها.

الجودة الشاملة: يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع.

التقييم: عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي.

التقويم: مجموعة من الإجراءات والأساليب تتخذ بناءً على نتائج التقييم، تكفل ضمان تنفيذ المعايير المتعارف عليها لبلوغ مستويات الجودة المستهدفة في المؤسسات التعليمية.

المعيار: المواصفات اللازمة للتعليم الجامعي الجيد الذي يمكن قبوله لضمان جودته، وزيادة فعاليته، وقدرته على المنافسة في الساحة التربوية العالمية.

والمعيار هو مقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقويم الأداء الجامعي وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة. وقد تكون المعايير عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية، أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة.

المدخلات: الحجم الكلي للموارد المخصصة لغرض معين، والتي تستعمل من أجل تشغيل نظام ما، وتشمل في التعليم العالي: الموارد البشرية والمادية والمالية والتقنية والمعلومات والوقت والبرامج والمناهج والطلاب المنتسبين.

العمليات: سلسلة من الأنشطة والاتصالات المترابطة المصممة لتحقيق هدف محدد. وتأخذ العملية واحداً أو أكثر من المدخلات المحددة وتحولها إلى مخرجات محددة. وقد تشمل العملية على الأدوار والمسؤوليات والأدوات وآليات التحكم الإدارية الضرورية لتوصيل المخرجات على نحو موثوق فيه. وتتضمن العملية تعريف السياسات والمواصفات والإرشادات والأنشطة وتعليمات العمل إذا دعت الحاجة لذلك.

المخرجات: الجوانب المنتجة من النظام والتي تحكمها العلاقات البنوية بين ما فيه من متغيرات وبين قيم متغيرات المدخلات. والمقصود بها في هذه الورقة: الإنجازات والنتائج النهائية التي يحققها النظام التعليمي في التعليم العالي، وتتحدد هذه المخرجات وفقاً لدفاتر تحملات دقيقة ومضبوطة متفق عليها ومعدة سلفاً.

قياس الانجاز: قياس الالتزام بمعايير الجودة المقررة ويمكن قياسه على المستوى الوطني أو مستوى المؤسسة أو الفرد مقدم الخدمة ويشمل مقاييس للعمليات والنتائج.

الأداء: مقياس لما تم إنجازه من عمل من قبل مؤسسة أو برنامج أو فريق أو شخص.

تقييم الأداء: العملية التي يتم من خلالها إخضاع أداء المقوم سواء كان مؤسسة أو برنامجاً أو فريقاً أو شخصاً للحكم والتقدير بصورتيه الكمية والنوعية، وذلك انطلاقاً من الأهداف المعتمدة من خلال استخدام المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقييم.

مؤشرات الأداء: هي مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت للاستدلال على مدى تلبية مستويات الأداء المتفق عليها، وهي نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير.

III. المبحث الثاني: معايير ومجالات إدماج قياس مؤشرات الأداء في التعليم العالي

إن الإطار الأكاديمي يعد ركنا أساسيا في النظام التعليمي الجامعي؛ وذلك لأهمية الدور الذي يؤديه في عملية التعليم الجامعي، كما يعد أحد المدخلات الأساسية في هذا التعليم، وحلقة الوصل بين المدخلات التعليمية والمتمثلة في الإدارة العليا وما تمثله من فلسفة الجامعة وأهدافها وبرامجها من جانب، والمخرجات المطلوبة المتمثلة في الطالب من جانب آخر.

والحديث عن تنفيذ وتطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لا يمكن أن يكون إلا من خلال: توفر هيئة تدريس أكاديمية تمتلك كفايات ومهارات في كافة المجالات الأكاديمية والمهنية والثقافية والإنسانية والبحثية وتمارسها في الواقع، والتي يمكن أن تظهر في نتائج عملها في: التدريس، وبناء وتطوير البرامج التربوية والمقررات الدراسية، والإرشاد الأكاديمي، والإشراف، والترجمة، والتأليف، وإجراء البحوث، وخدمة المجتمع.

مما سبق نستطيع القول إن الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي لا تعني التخطيط لجعل الجامعات منشآت تجارية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها، ولكن ما ينبغي أن نستفيد منه في مدخل الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هو تطوير مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي تحقيقا لجودة المنتج، وسعيا إلى مضاعفة إفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع بكل مؤسساته، وجماعته وأفراده.

ولا يمكن للجامعة بأي حال من الأحوال مهما كانت إمكانياتها المادية والاقتصادية أن تحقق هذه الوظائف بشكل إيجابي وفعال إلا من خلال الجهود العلمية المتواصلة والعطاء الفكري المميز لأعضاء هيئة التدريس فيه.¹



خطاطة توضح العناصر المتداخلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي¹

¹ - "الجامعات، نشأتها، مفهومها ووظائفها". الثبتي، ملحان معيض المجلة التربوية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 14، العدد 54، 1996، ص 15.

إن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أهم مدخلات التعليم الجامعي إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وتتوقف عناصر الجودة والكفاية في التعليم الجامعي على نوعية أعضاء هيئة التدريس بها، كما يتوقف نجاح النظم التعليمية عموماً على مدى وفرة نوعية عضو هيئة التدريس الجامعي².

وفي الواقع إن معظم تطلعات الوصول إلى الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ترتبط مباشرة بمستوى النمو العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس، حيث يشير أحد الباحثين إلى أن الجودة التعليمية في مستوى التعليم العالي ترتبط مباشرة بعدد من الأسس أبرزها وجود سياسة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما في ذلك التعيين والتقييم والنمو المهني³.

ونقصد بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: زيادة الخبرات وتطوير الكفايات والمهارات المتنوعة لدى عضو هيئة التدريس الجامعي؛ حتى يتمكن من ممارسة دوره وأداء مهامه بكفاءة عالية والتأثير الإيجابي في محيطه ومجتمعه.

بالإضافة إلى عرض العلاقة بين جودة النوعية وجودة أعضاء الهيئة التدريسية، مع التأكيد على أهمية تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس، والتي ينبغي أن تظهر في المحصلة على المخرجات التعليمية التي يتقرر وفقها مستوى تحقيق الجودة في التعليم العالي.

ونرى أن هناك أربعة مجالات كبرى لا بد أن تكون ميدانا للقياس الصحيح والتقييم العلمي الدقيق من أجل سلامة مدخلات العملية التربوية لنضمن جودة المخرجات المترتبة عنها.

وهذه المجالات منها ما يكون قبل توظيف الأستاذ وتعيينه، ومنها ما يكون مصاحباً لأداء وظيفته ورسالته بكل أبعادها، سواء لأجل ترقيته وتدرجه الوظيفي، أو لتحمله مسؤوليات إدارية أو تربوية...

ولا يعني ذلك أن هذه المجالات مستقل بعضها عن بعض، فبينها من التداخل والتفاعل الشيء الكثير؛ لكن الطبيعة الإجرائية للبحث تقتضي الفصل والتمييز بينها حتى تتضح خصوصيات ومميزات كل مجال منها على حدة استقلالاً، وإن كانت متكاملة فيما بينها من حيث إضاؤها في النهاية إلى وضع الإطار الجامعي المؤهل في المكان المناسب للوصول إلى الجودة المطلوبة في الاختيار ثم في التوظيف وأخيراً في المنتج التربوي المنشود.

ولذلك وجبت الإشارة ابتداءً إلى العلاقة التلازمية بين جودة المدخلات في العملية التربوية في كل مستوياتها - ومنها المستوى الجامعي - وجودة العمليات والإنجاز لتحقيق الجودة في المخرجات الجامعية: سواء من جهة الطلاب ومعارفهم وقدراتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم، أو من جهة البحث العلمي ووفائه بحاجات المجتمع

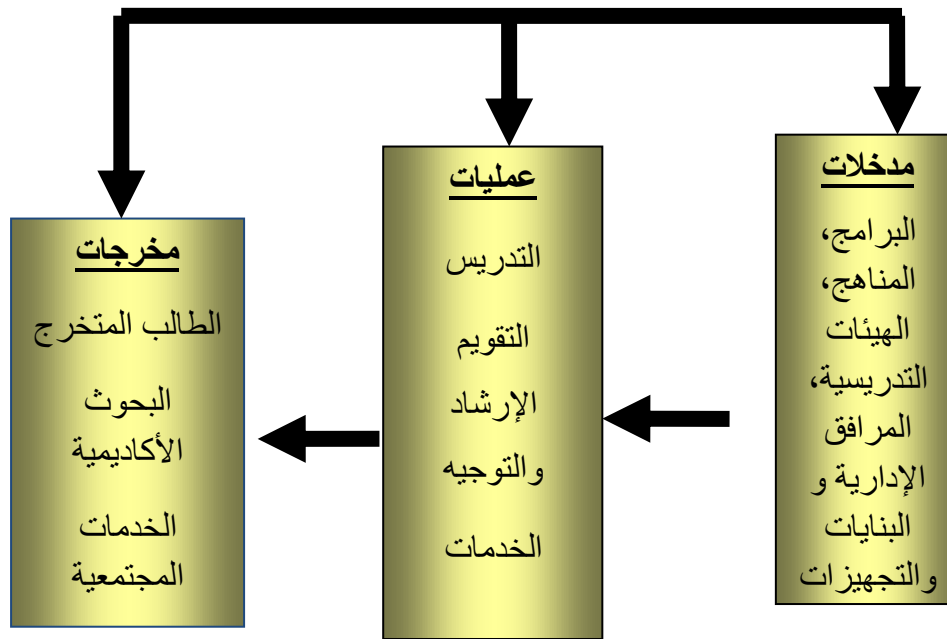
¹ - التقييم الداخلي لمؤسسات التعليم العالي: نموذج مقترح لدول العالم الثالث، نائر سارة، مساهمة في ندوة: التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والأفاق، المنظمة بمدينة الدار البيضاء سنة 1996. مطبوعات مؤسسة منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية عمان، ص 189 سنة 1997.

² - منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة. محمد عبد الرزاق إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2003. ص 221.

³ - الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، الخطيب، محمد شحات، جامعة الملك سعود.

ومتطلبات التنمية، أو من جهة انفتاح الجامعة وأساتذتها على المحيط والانخراط الإيجابي في المجتمع وخدمة قضاياه.

ولتحقيق الجودة في المدخلات والعمليات والمخرجات نقترح مجموعة من المجالات مرفقة ببعض معايير جودتها وبعض مؤشرات قياسها، على أن هذه الورقة لا تلتزم بالتفصيل الدقيق في كل مجال بمعاييره ومؤشراته، لأنها - هذه الدراسة - إنما تهدف إلى بيان المجالات الكبرى الرئيسة، على أن تُخصص دراسة خاصة مستقلة لتدقيق المجالات وتفصيل المعايير التي يتضمنها كل مجال ثم تحديد المؤشرات الخاصة بكل معيار على حدة بما يجعلها نموذجاً تنفيذياً وليس نموذجاً تأطيرياً، والغرض في هذا المقام التأطير والتأصيل والتعديد.



خطاظة عناصر الجودة المطلوبة في التعليم العالي

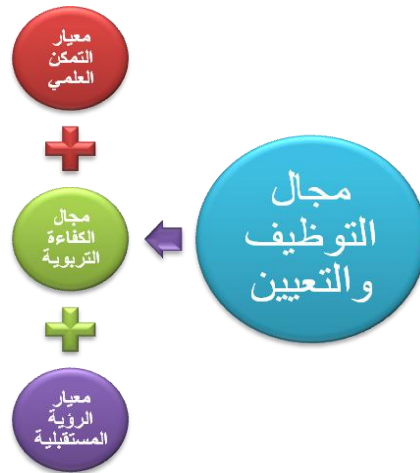
1. المجال الأول: التوظيف والتعيين

إن مجال التوظيف والتعيين هو الباب الأول والمدخل الصحيح للتجويد والإلتقان للوصول للجودة المطلوبة، ذلك أن وجود سياسة توظيف وتعيين واضحة المعايير مضبوطة المؤشرات يمكّن من اختيار أجود الكفاءات وانتقاء أفضل الخبرات، مما يبعد مجال التوظيف والتعيين عن الانطباعية والمزاجية، وأيضاً عن المحسوبية ومخالفة المعايير القانونية والقواعد الشرعية والضوابط الأخلاقية.

وهذا المجال نحسب أنه يتضمن معيارين أساسيين ومعيارا فرعيا مكملًا:

أ- معيار التمكن العلمي: والمقصود بهذا المعيار أن يكون اختيار الأستاذ وتوظيفه مرتبطا بقدراته العلمية والمعرفية سواء التي تُقِيم من خلال إنتاجاته ومشاركاته العلمية السابقة، أو من خلال ما يبيديه من تمكن علمي معرفي خلال المقابلة العلمية أمام لجنة التوظيف.

ب- معيار الكفاءة التربوية: إن المعيار السابق قد يفقد قيمته إذا كان المرشح غير مطلع على الفكر التربوي القديم منه أو المعاصر، ذلك أن الأستاذ لا يجد أمامه في القاعة أو المدرج مجموعة طلابية من نفس الدرجة العلمية، ولا نفس الحالات النفسية، ولا نفس الاستعداد الذهني والصفاء العقلي والنقاء الروحي، ولا نفس التطلع المعرفي والرغبة في التحصيل؛ مما يتطلب من الأستاذ أن يكون متسلحا بحد أدنى من علوم التربية المعاصرة التي تُكسبه القدرة على فهم نفسيات الفئة المستهدفة وتعيينه على اختيار مواقف التعلم المناسبة. كما أن الأستاذ أيضا ملزم باستخدام التقنيات المعاصرة في التدريس مما جادت به التكنولوجيا الحديثة كالخطاطات الذهنية الناظمة والرسوم التوضيحية والقارئ الضوئي والمسلاط العاكس... بالإضافة إلى تنويع طرائق التدريس من التعليم التعاوني إلى العمل بالمشروع إلى العصف الذهني إلى دراسة الحالة.... وعدم الاكتفاء بأسلوب المحاضرة وحده.



خطاظة مجال التوظيف والتعيين ومعايير

2. المجال الثاني: إعداد البرنامج الدراسي وتنفيذه

تتيح الأعراف الأكاديمية لأساتذة الجامعات حرية كبيرة في وضع المناهج التربوية والمقررات المُدرسة بما يحقق الرسالة التربوية للجامعة والشعبة التي ينتمون إليها. لكن هذه الحرية ليست دائما إيجابية، إذ قد يخضع اختيار المقرر ومفردات المادة لعوامل ليست بالضرورة سليمة من الناحية التربوية البيداغوجية، كما أن وضع البرامج ليس بالسهولة التي يتصورها البعض، لذلك عمدت كثير من الجامعات إلى تشكيل فرق عمل من الخبراء والباحثين التربويين لوضع رؤية موحدة وتصور منسجم مع رؤية المؤسسة ورسالتها بهدف ضبط آليات وضع

المقررات والمفردات المدرسة إبعادا لها عن الارتجالية والتسرع، حتى تكون هذه المقررات - وهي من المدخلات المهمة في العملية التربوية - في مستوى الجودة المطلوبة.

ولذلك وجب عند وضع البرنامج الدراسي وتنفيذه الالتزام بمجموعة من المعايير أهمها:

أ- معيار موقع الشعبة . القسم . من الكلية: إن أي شعبة . أو قسم . ليست - ولا ينبغي أن تكون - جزيرة معزولة عن باقي الشعب والمسالك والأقسام الأخرى بالكلية، بل كل شعبة ينبغي أن تكون فاعلة في ومتفاعلة مع محيطها القريب والبعيد، لذلك وجب أن تُراعى هذه الخصوصية وهذا التطلع عند وضع المقررات سواء على مستوى مسالك الإجازة (الليسانس) أو في مستوى الماستر (الماجستير)؛ ذلك أن تسمية المواد والوحدات وصياغة المقررات بعيدا عن هذه الرؤية، يحد من إمكانية الاستفادة من كفاءات علمية خارج الشعبة أو حتى خارج الكلية، كما أن هذا الأمر يسهم في جعل المقررات والوحدات منسجمة ومتوافقة مع رؤية المؤسسة ورسالتها التربوية العلمية.

ب- معيار موقع الفصل الدراسي من بقية الفصول: ويقوم هذا المعيار على أساس أن فصول سنوات الإجازة أو سنتي الماستر هي فصول مترتبة متراكبة، أي: يُبنى تاليها على السابق ويُسلم مقدّمها إلى اللاحق، ولذلك كان من اللازم وضع صورة الفصول في كليتها ثم صورة الوحدات في تناسبها حتى يكمل بعضها بعضا، لا أن تقع بينها معارضة أو تناقض أو تكرار وتجادد.

ت- معيار موقع الوحدة من الفصل: إن الوحدة في الإصلاح التربوي الجامعي الجديد هي أصغر حلقة في البرنامج أو المنهاج¹، وهي التي يصح أن نسميها مادة دراسية خاصة مستقلة، لذلك ينبغي عند وضع مقررها واختيار مفرداتها الانتباه إلى العلاقة الرابطة بينها وبين الوحدات الأخرى التي تكون معها الفصل الدراسي لأجل تحقيق التكامل والتراص.

ث- معيار الملائمة لاحتياجات الفئة المستهدفة: إن المعايير السابقة . على أهميتها وضرورتها - لا تغني عن الانتباه والاهتمام بالمعيار الأكثر أهمية في التدريس الجامعي عموما ووضع البرامج والمقررات خصوصا ألا وهو الإجابة عن السؤال الكبير: ما هي الموصفات التي نريد تحقيقها والوصول إليها من خلال العملية التربوية الجامعية؟ أي: كيف نريد من الطالب المتخرج - وهو المُخرَج الأهم - أن يكون عند نهاية المرحلة الجامعية التي هو فيها أو نهاية الفصل أو الوحدة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي المفتاح، وبالتالي لا نضع المقرر التربوي الذي نريده نحن فقط، بل سيكون حينها أيضا مستجيبا لحاجيات الطالب، ملائما لقدراته، محققا لتطلعاته، مراعيًا للمدة الزمنية المرصودة لإنجازه وتنفيذه، ومسهما في تمكينه من القدرات والمهارات ثم المعارف والمعلومات التي تعينه على الاندماج والانخراط الإيجابي في محيطه.

¹ - كانت الوحدة تتشكل من قبل من مجزوتين دراسيتين متكاملتين على الأقل، ثم صارت المجزوءة نفسها وحدة مستقلة.



خطاطة مجال إعداد البرنامج الدراسي وتنفيذه

3. المجال الثالث: مجال التقييم والتقييم التربويين¹

إذا كان الغرض من التقييم التربوي هو الوقوف على مدى تمكن المتعلم من الكفايات المحددة سلفا ومدى قدرة المقرر على تحقيق أهدافه ومدى ملاءمة طرائق التدريس وتقنيات التربية للفئة المستهدفة، وتحقيقها - الطرائق والتقنيات - لوظيفتها المتوقعة منها، فإن هذا يستدعي إيلاء التقييم التربوي - وفي المستوى الجامعي منه خاصة - الأهمية المطلوبة لأنه هو الكفيل ببيان جودة المخرجات وتميزها أو رداءتها وضعفها.

ولذلك لا ينبغي أن يعتبر التقييم في هذا المستوى وسيلة فقط لتحديد الناجحين أو المتفوقين من غيرهم، بل ينبغي أن يكون محطة لاختبار صدق العملية التربوية برمتها للوقوف على الثغرات وتحديد مكامن النقص والخلل في المنظومة بأكملها، سواء أكانت في المقرر الدراسي ومفرداته، أو في الطرائق والأساليب والتقنيات وعدم تجددتها ومواءمتها، أو في ظروف التدريس ومتطلباته، أو في تفاعل الطالب وجديته وتحصيله.

على أن هذه الحصيلة تستلزم وضع خطة عمل أو برنامج مواكبة وتتبع لأجل تجاوز جوانب الضعف والقصور والتغلب عليها وتثمين نقط القوة وتنميتها.

ولذلك نرى أن مجال التقييم التربوي الجامعي يمكن أن يبني على مجموعة من المعايير أهمها:

أ- معيار وضع الاختبارات والامتحانات: إن وضع الاختبار سواء أكان مرحليا أو نهائيا، شفها أو كتابيا أو تطبيقيا، تشخيصيا أو تكوينيا أو إشهاديا، تحكمه مجموعة من الضوابط الواضحة والمعايير الصارمة التي تجعله قريبا ما أمكن من الدقة والموضوعية والحياد، بعيدا ما أمكن عن الارتجالية والانطباعية والتسرع، ومن شأن عدم الإحاطة بالأسس العلمية التي تُبنى عليها الاختبارات والتقييمات أن تحيد بعملية وضع هذه الاختبارات عن الجادة، وتحولها من أداة وظيفية فعالة في المنهاج التربوي برتمته إلى مجرد عملية روتينية يقوم بها الأستاذ لمنح علامات تقديرية للطلاب أبعد ما تكون عن الصدقية والموضوعية.

¹ - للتوسع أكثر في موضوع القياس والتقييم التربوي الجامعي أنظر: الاستخدام الأمثل لوسائل القياس والتقييم ودورهما في ضمان جودة مخرجات التعليم العالي الجامعي، د طلال يوسف فرج كيلانو، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 9 لسنة 2012، ص 21 وما بعدها.

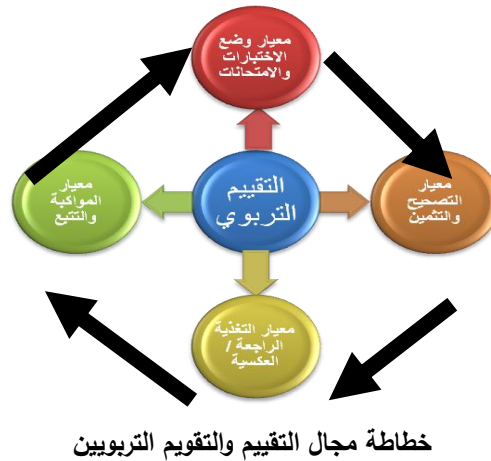
ب- معيار التصحيح والتثمين: إنجاز الاختبارات والتقييمات لا يتطلب فقط مجرد الإنجاز وإنما الغرض منه أن تبني عليه أحكام وقرارات، وحتى تُتخذ القرارات الصحيحة وتبنى الأحكام الصائبة، ينبغي عند وضع الاختبارات أن تحدد معها وترفق بها أهداف التقييم والقدرات المراد قياسها والمهارات المبتغى ضبطها ومعايير التصحيح وسلم التقطيع، كما ينبغي أيضا أن تتنوع الأسئلة وتترقى بحسب مراقبي التعلم من الأدنى إلى الأعلى وليس العكس....

فإذا توفر كل ذلك أمكن - بعد إجراء التقييم - تصحيحه والخروج بنتائج وخلصات صحيحة تكون أقرب إلى الدقة والعلمية والموضوعية.

ت- معيار التغذية الراجعة / العكسية: إن الخلاصات والنتائج المتوصل إليها بعد التصحيح والتثمين، لا تكتسب أهميتها وقيمتها في كونها وسيلة لإصدار أحكام قيمة تجاه الطلاب ودرجات استحقاقهم، بل لكونها وسيلة لوضع برنامج تغذية راجعة يعمل على تجاوز أوجه القصور والخلل والضعف في المنظومة بأكملها، وأيضا اكتشاف مرتكزات القوة لأجل تقويتها والمحافظة عليها.

وهذا المعيار التقييمي - التغذية الراجعة - ينبغي أن يستهدف المكونات الأساسية لعملية التقييم سواء المتعلقة بالمقرر التربوي، أو بطرق التدريس وتقنياته، أو بمستوى تحصيل الطلاب وكفاءتهم، ولا يلتفت فقط إلى العنصر الأخير ويغفل العناصر الأخرى رغم أهميتها.

ث- معيار المواكبة والتتبع: البرنامج التقييمي المشار إليه أعلاه ينبغي أن يتضمن - من ضمن ما يتضمنه - أوجه التدخل والمعالجة وأشكالها وطرق تنفيذها، والمجال الزمني المتاح للتعديل بغية تصحيح الاختلالات وتجاوز النقائص المرصودة، مع تحديده لمعايير دقيقة للتأكد من تحقيقه للنتائج المتوقعة وقياس مدى نجاعته وفعالته.



4. المجال الرابع: مجال الإشراف الأكاديمي والبحث العلمي

ينص النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي على أن مهام هذه الفئة تشمل على أنشطة للتعليم والبحث والتأطير، كما ينص على أن القيام بهذه المهام يكون كامل الوقت في المؤسسات التي ينتمون إليها¹.

ولتحقيق هذه الغاية تضمنت مجموعة من النصوص التنظيمية والمذكرات المؤطرة عددا من الإجراءات التي تمكّن من القيام بهذه المهام خاصة في الشق المتعلق بالبحث العلمي؛ وعليه فإن مجال الإشراف الأكاديمي والبحث العلمي يبنى على معيارين رئيسيين.

أ- معيار الإشراف الأكاديمي: إن التأطير الأكاديمي والإشراف على البحوث الجامعية ورسائل التخرج من مسالك الماستر أو مراكز دراسات الدكتوراه ليست من نوافل مهام الأستاذ الباحث، لذلك يجب أن تولى العناية اللازمة من بداية السنوات الأولى للطلب الجامعي حتى يتمرس الطالب في وقت مبكر على تقنيات البحث ويطلع على مناهجه ويسير في دروبه، وهذا الأمر لن يتحقق إلا بفضل جهود الأساتذة الباحثين الذين يأخذون بأيدي طلبتهم ويوجهونهم بدءا بالعروض الفصلية وانتهاء بأطروحات الدكتوراه، وبينهما مسار طويل من المتابعة والمجالسة والمصاحبة والتوجيه والمناقشة، مع الانفتاح على الحقول المعرفية الأخرى الخادمة لمجال الدراسات الشرعية، وحينها نستطيع أن نخرّج باحثين أكفاء ممتلكين لنافسية البحث متمكنين من تخصصاتهم المعرفية وقادرين هم بدورهم على الإسهام والتأثير في نفس المسار البحثي أو التدريسي أو هما معا.

ب- معيار البحث العلمي: إن الجامعة التي لا تكون قاطرة للتنمية بمفهومها الشامل، ولا تكون محضنا لتخريج القيادات المجتمعية ولا تكون فضاء لإنتاج العلم والمعرفة، ولا تكون مخبرا للبحث العلمي والتناظر الفكري والتلاقح الحضاري - إن الجامعة التي لا تتصف بهذه المواصفات - لا تستحق أن تكون فضاء للنخبة ولا أن تُنسب للتعليم العالي، فالجامعة في عالم اليوم ليست مجالا للتلقين والحشو، بل هي فضاء للبحث والابتكار والإبداع؛ وكل شعبة مطالبة بتأسيس مخابر بحثية منطلقة من خصوصيات الشعبة وتخصصاتها، منفتحة على محيطها ومجالها، مستفيدة من الخبرات والكفاءات المستعدة للتعاون معها، عاقدة شراكات مع جهات بحثية وطنية ودولية، فتكون بذلك نموذجا لغيرها من الشعب والمسالك، رافعة درجة البحث العلمي الجاد البناء والهادف.

¹ - المادة 3 من المرسوم رقم: 2.96.793 الصادر في 19 فبراير 1997، بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين في التعليم العالي. الجريدة الرسمية عدد 4458 بتاريخ 20 فبراير 1997.



خطاطة مجال البحث العلمي والإشراف الأكاديمي

IV. خاتمة

وفي ختام هذه الورقة البحثية فقد تم التوصل إلى الخلاصات والنتائج التالية:

- تلازمية العلاقة بين جودة المدخلات في العملية التربوية في كل مستوياتها - ومنها المستوى الجامعي - وجودة العمليات والإنجاز لتحقيق الجودة في المخرجات الجامعية.
- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أهم مدخلات التعليم الجامعي إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وتتوقف عناصر الجودة والكفاية في التعليم الجامعي على نوعية أعضاء هيئة التدريس بها لما لهم من أثر كبير في تحسين العملية التعليمية وضمان جودة مخرجاتها.
- مجالات جودة المدخلات في التعليم العالي فيما يتعلق بهيئة التدريس متعددة لكنها متداخلة ومتكاملة فيما بينها من حيث إضائها في النهاية إلى وضع الإطار الجامعي المؤهل في المكان المناسب للوصول إلى الجودة المطلوبة في الاختيار ثم في التوظيف وأخيرا في المنتج التربوي المنشود.
- وجود سياسة توظيف وتعيين واضحة المعايير مضبوطة المؤشرات من أهم مرتكزات الجودة في التعليم العالي لأنها تمكن من اختيار أجود الكفاءات وانتقاء أفضل الخبرات.
- وضع المقررات والمناهج المدرسة لابد أن يكون بناء على رؤية موحدة وتصور منسجم مع رؤية المؤسسة ورسالتها ، حتى تكون هذه المناهج - وهي من المدخلات المهمة في العملية التربوية - في مستوى الجودة المطلوبة.
- التقويم التربوي في مستوى التعليم العالي محطة لاختبار صدق العملية التربوية برمتها للوقوف على التعثرات وتحديد مكامن النقص والخلل في المنظومة بأكملها، ثم وضع خطة عمل أو برنامج مواكبة وتتبع لأجل تجاوز جوانب الضعف والقصور والتغلب عليها وتثمين نقاط القوة وتنميتها.

▪ البحث العلمي والإشراف الأكاديمي مجال للإبداع والتميز في مسار ومسيرة الأستاذ الباحث في التعليم العالي التي لا تستطيع الجامعة الرفع من جودة مخرجاتها منها إلا بإبلائهما المكانة التي يستحقانها.

كما يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

- إنشاء مراكز للتطوير والتدريب على مستوى كل جامعة على حدة بحيث تكون من مهمات هذه المراكز اقتراح وتنفيذ البرامج التدريبية والدورات التكوينية الهادفة إلى تحقيق التنمية المهنية الشاملة لأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك طرق ومناهج التدريس وتقنياته، وبناء البرامج والمقررات التربوية، ووضع وتنفيذ وتصحيح الامتحانات والاختبارات....
- تبني مؤسسات التعليم العالي لسياسات واضحة لضبط الجودة ومعاييرها من أجل النهوض بمستوى أدائها والرفع من إنتاجيتها وتحسين جودة مخرجاتها من الخريجين المؤهلين علمياً ومعرفياً لخدمة المجتمع والإسهام في تنميته.
- وضع ميثاق جامعي يتضمن أسس تطبيق مجالات الجودة ومعاييرها بالشكل الذي يضمن التنسيق المحكم والتنفيذ الدقيق وتبادل الخبرات المراكمة والتجارب الناجحة سواء داخل نفس الجامعة أو من خلال التنسيق بين الجامعات.

٧. المصادر والمراجع

- الاستخدام الأمثل لوسائل القياس والتقييم ودورها في ضمان جودة مخرجات التعليم العالي الجامعي، د طلال يوسف فرج كيلانو، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 9 لسنة 2012.
- الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، الخطيب، محمد شحات، جامعة الملك سعود.
- التقييم الداخلي لمؤسسات التعليم العالي: نموذج مقترح لدول العالم الثالث، ناثر سارة مساهمة في ندوة: التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق، المنظمة بمدينة الدار البيضاء سنة 1996. مطبوعات مؤسسة منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية عمان، سنة 1997.
- الجامعات، نشأتها، مفهومها ووظائفها ". الثبتي، ملحان معيض المجلة التربوية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 14. العدد 54، 1996.
- دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، الصادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد التابع لاتحاد الجامعات العربية بإشراف الأستاذ الدكتور صالح هاشم، عمان الأردن، 2009م.
- دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بليبيا.

- ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع ورقة عمل للدكتور سيلان جبران العبيدي مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد ببيروت بتاريخ: 6-10 دجنبر 2009م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس.
- منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة. محمد عبد الرزاق إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين في التعليم العالي. الجريدة الرسمية عدد 4458 بتاريخ 20 فبراير 1997.